

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء
في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ)
«سورة البقرة وآل عمران نموذجاً»

إعراب

د/ بلال أمين أبو زيد

المدرس بقسم القراءات كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها جامعة الأزهر

(العدد الثامن والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني

(ت: بعد ٥٠٠هـ)

«سورة البقرة وآل عمران نموذجًا»

بلال أمين أبو زيد

قسم القراءات، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: belalamien109@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى إبراز منهج الإمام العماني في كتابه في جانب القراءات المتواترة. وبيان مدي استيعاب هذا الكتاب للقراءات المتواترة. والكشف عن أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء عند الإمام العماني. والتأكيد على ارتباط علم القراءات بعلم الوقف والابتداء. وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تتبع الأمور الجزئية مستعينا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض؛ لاستنتاج أحكام عامة منها. كما أعتمد المنهج الوصفي الذي يتوصّل به إلى وصف الظاهرة وصفًا علميًا دقيقًا يتناول جميع عناصرها. وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. المقدمة: وفيها أهمية البحث وأسباب اختياره، ومنهجه. والتمهيد: وفيه تعريف موجز بعلمي القراءات والوقف والابتداء. والمبحث الأول بعنوان: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة البقرة. والمبحث الثاني بعنوان: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة آل عمران. ومن أهم النتائج التي توصّل إليها البحث: أنّ العمّاني قد استوعب معظم مؤلفات من سبقه في موضوع كتابه، وأشار إلى الآراء المختلفة المتصلة بمادته دون تمييز، إلا من ناحية الصواب والخطأ. وأنّ منهج العمّاني قد تميز بالتعليقات والتفسيرات المدعّمة بالمعيارية النحوية، وهو لا يكتفي برأي واحد ممن سبقه في معظم الكتاب، حتى الذي صرح أنه سيختصر القول فيها، بل يورد أكثر من رأي، مع رد بعضهم

لبعض، ومناقشتهم. وأثبت البحث اعتماد العماني على تقديم تأصيلًا تفصيليًا لمسائل الوقف يتماشى مع علوم النحو، والتجويد، والقراءات، والتفسير، فقد يعرض القراءات المختلفة، ثم يتناول الأوجه النحوية في كل قراءة وانعكاس ذلك على الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية: أثر، القراءات، المتواترة، الوقف، الابتداء، كتاب المرشد للعماني.

The Impact of Mutawatir Qira'at on Guiding Pauses and Starts in Al-Murshid by Al-Omani (d. after 500 AH)

"Surat Al-Baqarah and Al-Imran as a Model"

Bilal Amin Abu Zaid

Qira'at Department, Faculty of Qur'anic Recitations and its Sciences, Al-Azhar University, Egypt.

Email: belalamien109@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to: highlight Imam Al-Omani's approach in his book on the Mutawatir Qira'at; demonstrate the extent to which this book encompasses Mutawatir Qira'at; reveal the impact of Mutawatir Qira'at on guiding pauses and starting recitations according to Imam Al-Omani; and emphasize the connection between the science of Qira'at and the science of pauses and starting recitations. In this research, I followed the inductive approach, which is based on tracing specific matters, relying on observation, experimentation, and hypothetical assumptions to derive general rulings from them. I also adopted the descriptive approach, which provides a precise, scientific description of the phenomenon, addressing all its elements. The research is divided into an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. The introduction explains the importance of the research, the reasons for its selection, and its methodology. The preface provides a brief definition of the sciences of Qira'at and pauses and starting recitations. The first chapter is entitled: The Impact of Mutawatir Qira'at on guiding pauses and starting recitations in Surat Al-Baqarah. The second section is titled: The Effect of Mutawatir Qira'at on Guiding Pausing and Starting in Surat Al Imran. Among the most important findings of the research are that Al-Omani has incorporated

most of the works of his predecessors on the subject of his book, and has pointed out the various opinions related to his material without distinguishing between correct and incorrect views. Al-Omani's approach is characterized by justifications and explanations supported by grammatical criteria. He does not limit himself to a single opinion of his predecessors in most of the book, even those who stated that they would summarize it. Rather, he presents more than one opinion, while refuting and discussing some of them. The research demonstrates Al-Omani's reliance on providing a detailed foundation for the issues of pausing in line with the sciences of grammar, tajweed, readings, and interpretation. He presents the various readings, then addresses the grammatical aspects of each reading and the impact of this on pausing and starting.

Keywords: Impact, Readings, Successive, Stopping, Starting, Al-Murshid book by Al-Omani.

● مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد نزل القرآن بلسان عربي مبين، لم تشبهه عجمة، ولم يكدره لبس، عجز
بلغاء العرب وفصحاءهم عن الإتيان بمثله، سره في يسره، وإعجازه في وفائه،
فأذعن البلغاء لبلاغته، وركن الحكماء إلى حكمته، وأدهشت علماء التشريع
أحكامه.

ما أقبلت عليه أمة تلاوة وعملا فذلت، ولا أدبرت عنه أمة فعزت، ولو
ابتغت في الأرض نفقاً، أو اتخذت في السماء سلماً.
أقبل عليه العلماء منذ نزل يتدبرون آياته، ويستنبطون أحكامه، ويستلهمون
هداياته، ويُعملون أذهانهم في استنباط معانيه، وما زالت معانيه تفيض، وبحاره
تتجدد.

وقد سخر الله لهذا الكتاب المخلصين من الأمة الذين قاموا على خدمة هذا
الكتاب العظيم من دراسة، وتأليف، وبحث، وتنقيب في علومه، بما يخدم هذا
الكتاب العظيم، وكان من علوم هذا القرآن العظيم علم القراءات الذي طالما سخر
له العلماء أوقاتهم، ومنحوه العناية والرعاية العظيمة، فكان ممن هداهم الله
لخدمة كتابه، الإمام العلامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني
(ت: بعد ٥٠٠هـ) في كتابه: (المرشد)، الذي يعد بحق كتاباً عظيماً، ومن بين
العلوم التي استعرضها الإمام العماني في كتابه القيم: علم القراءات الذي يعد
علماً عظيماً لا يستغني عنه طالب علم، وخاصة علم الوقف والابتداء، فلأهمية
هذا الموضوع وعظمته، تاقت نفسي للخوض في هذا البحر العظيم، لذا سأقوم

بدراسة أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني
(ت: بعد ٥٠٠هـ).

• أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لعدد من الأسباب، منها:

. تعلقه بأشرف الكتب وهو كتاب الله.

. الرغبة الملحة في الوقوف على دقائق هذا الكتاب الذي قدّم فيه صاحبه

جهدًا مشكورًا جديرًا بالاهتمام فيما يتعلق بأثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف
والابتداء.

. ولأن علم القراءات من أكثر العلوم خدمة للوقف والابتداء.

• أهداف البحث:

أمّا عن هدفي من هذه الدراسة فيمكن أن أجمله في النقاط التالية:

أولها: إبراز منهج الإمام العماني في كتابه في جانب القراءات المتواترة.

ثانيها: بيان مدى استيعاب هذا الكتاب للقراءات المتواترة.

ثالثها: إبراز أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء عند الإمام

العماني.

رابعها: الكشف عن أثر ارتباط علم القراءات بعلم الوقف والابتداء.

خامسها: إضافة دراسة مستقلة إلى المكتبة الإسلامية، عن أثر القراءات

المتواترة في توجيه الوقف والابتداء عند واحدٍ من أبرز علماء الوقف والابتداء.

● منهج البحث:

- سأعتمد في البحث . إن شاء الله تعالى - المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تتبع الأمور الجزئية مستعينا على ذلك بالملاحظة والتجربة وافترض الفروض؛ لاستنتاج أحكام عامة منها^(١).
- كما أعتمد المنهج الوصفي الذي يُتوصّل به إلى وصف الظاهرة وصفاً علمياً دقيقاً يتناول جميع عناصرها الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّالية أو يكتفي بوصف عنصر منها^(٢).

● إجراءات البحث:

- سأقوم باستقراء المواضيع التي تحدث فيه الإمام العماني عن القراءات في كتابه وحصرها وتصنيفها ودراستها دراسة وصفية منهجية، وذلك من خلال:
- (١) ذكر الآية التي فيها خلاف بين القراء ولها أثرٌ في توجيه الوقف والابتداء.
 - (٢) ذكر النصّ الذي أورد فيه العماني قراءات متواترة وذكر أثرًا لها في توجيه الوقف.
 - (٣) توثيق القراءات الواردة في الآية، مع عزوها وتوجيهها من مظانها.
 - (٤) دراسة هذه المواضيع ومقارنتها بكلام علماء التفسير والوقف والابتداء والترجيح بينهم.

● الدراسات السابقة:

لم يسبق أحد . فيما أعلم - إلى دراسة القراءات وأثرها في توجيه الوقف والابتداء عند العماني، ولم أجد بحثاً أو كتاباً تحت عنوان: «أثر القراءات

(١) ينظر: البحث العلمي، حقيقته، ومصادره، ومناهجه، للدكتور/ عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، لرمضان عبد التواب، (ص: ١٨١).

المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ) سورة البقرة وآل عمران نموذجًا».

أما عن الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع فقد وجدت في المكتبة ما يلي:
١-رسالة ماجستير بعنوان (وقوف القرآن وعلاقتها بالمعني والتركييب من خلال كتاب (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله لابن الأنباري) للباحث: عبد الله بن سالم المثالي، كلية اللغة العربية -جامعة أم القرى -المملكة العربية السعودية. قسم النحو والصرف، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الله بن ناصر القرني.

٢-بحث بعنوان: أثر القراءات في الوقف والابتداء (دراسة نظرية تطبيقية) للباحث محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، ٢٠١٥: الرياض، دار التدمرية للنشر والتوزيع -مطبوعات الجمعية السعودية للقرآن وعلومه (تبيان). وهي مكتفية بنماذج

٣-بحث بعنوان (أثر القراءات العشر على الوقف والابتداء) (من أول القرآن إلى نهاية سورة يونس: إعداد الباحث: محمد عبد الله قائد الوائلي، إشراف الدكتور: عبد السلام مقبل المجيدي. الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الإيمان، كلية الإيمان . قسم القرآن والقراءات.

٤-بحث بعنوان: أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷺ عبد الرحمن يوسف أحمد الجمل، الناشر: مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ٢٠٠٤.

● خطة البحث:

قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.
المقدمة: وفيها أهمية البحث وأسباب اختياره، ومنهجه.
التمهيد: وفيه تعريف موجز بعلمي القراءات والوقف والابتداء.
أولاً: التعريف بعلم القراءات.
ثانياً: التعريف بعلم الوقف والابتداء وأقسامه عند الإمام العماني.
المبحث الأول: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة البقرة.
المبحث الثاني: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة آل عمران.
الخاتمة: وفيها: أهم النتائج والتوصيات والفهارس العامة.

• تمهيد: التعريف بأهم مصطلحات عنوان البحث.

• أولاً: التعريف بالقراءات :

أ- تعريف القراءات في اللغة :

القراءات لغةً جمعُ قراءة ، يقال: قرأه، وقرؤه، ويُقرئهُ قراءةً وقرآنًا فهو قارئٌ، والقرآن مثلو ومقروء، والوزن علي فعالة، وهي تدور حول معني الضم والجمع^(١).

ب: تعريف القراءات اصطلاحاً:

- عرفها الإمام الزركشي- رحمه الله - بأنها: "اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفتها من تخفيف وتشديد وغيرها"^(٢).

- وجاء في تعريفها أيضا: " النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي ﷺ ، أو كما نُطِقَتْ أمامه فأقرها سواء كان هذا النطق المنقول عن النبي ﷺ فعلا أو تقريرا واحدا أم متعددا"^(٣).

- وقيل في تعريفها أيضا: "هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيرا وتخفيفا على العباد"^(٤).

وقيل في تعريفها : هي "مذاهب الناقلين لكتاب الله(عز وجل) في كيفية أداء الكلمات القرآنية"^(٥).

(١) ينظر: جمهرة اللغة مادة (ق ر أ) ، والصّاح مادة (ق ر أ) ، واللسان والمعجم الوسيط ومعجم الفاظ القرآن الكريم مادة (ق ر أ).

(٢) البرهان ١/٣١٨.

(٣) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف - لعبد الهادي الفضلي ص ٦٤.

(٤) القراءات أحكامها ومصدرها: د/شعبان اسماعيل ص ٢٠.

(٥) القراءات القرآنية تاريخها، ثبوتها، حجيتها، أحكامها، لعبد الحليم بن محمد الهادي ص ٢٦.

- وعرفها ابن الجزري بأنها:

"علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"^(١).

ولا شك أن هذا التعريف هو الراجح ؛ نظرا لشموله ما يتعلق بكلمات القرآن الكريم من نقل وعزو ... وغير ذلك.

وهذه التعريفات تفترق حسب مفهوم القراءات عند أصحابها، لكنها لا تختلف في أن علم القراءات هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة القراءات القرآنية وكل ما يتعلق بها كأحوال النطق وكيفية الأداء، وغير ذلك من المسائل النافعة لهذا العلم الشريف^(٢).

•ثانياً: التعريف بعلم الوقف والابتداء وأقسامه عند الإمام العماني.

أولاً: تعريف الوقف.

الوقف في اللغة: الكف والحبس عن الفعل والقول^(٣).

واصطلاحاً: قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة مع نيّة استئناف القراءة^(٤)، أو هو قطع الصوت آخر الكلمة زمناً، أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس^(٥).

(١) منجد المقرئين ص ٩ .

(٢) يراجع: تعريف القرآن والقراءات - رسالة ماجستير - القراءات بين التواتر وصحة السند دراسة تحليلية - للدكتور/محمد مصطفى علوة ص ٣-٣١.

(٣) ينظر: التعريفات للجرجاني ص ٢٧٤، منار الهدى ص ٢٤.

(٤) ينظر: النشر لابن الجزري ١ / ٢٣٨ . ٢٤٠.

(٥) ينظر: منار الهدى ص: ٢٤.

ثانياً: تعريف الابتداء.

الابتداء: ضد الوقف ، يقال بدأت الشيء فعلته ابتداء ، وبدأت بالأمر بدءاً أي ابتدأت به ، والبدء فعل الشيء أول^(١).

ثالثاً: أقسام الوقف عند العماني:

ينقسم علم الوقف عند الإمام العماني إلى ستة أقسام على النحو التالي: التام ، ثم الحسن ، ثم الكافي ، ثم الصالح ، ثم المفهوم ، ثم الجائز.

١- التام: وهو الموضع الذي يستغني عما بعده مثل قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتْلُونَ﴾ [البقرة: ٥] ، فالوقف هنا تام ؛ لأنه جاء على آخر صفات جماعة المتقين.

٢. الحسن: هو مادون التام ، أو هو ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى.

٣- الكافي: وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ؛ إلا أن له تعلقاً معنوياً بما بعده كما في الوقف على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

٤، ٥- الصالح والمفهوم: وهما دون الوقفين السابقين، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١] ، فهو صالح ، فإن قال: ﴿وَبَاءٌ وَيَعْضِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] فهو كاف ، فإن بلغ ﴿وَكَاثُرًا﴾ [البقرة: ٦١] كان تاماً ، فإن بلغ ﴿عِنْدَ﴾ [البقرة: ٦٢] كان مفهوماً.

٥. الجائز: وهو ما خرج عن ذلك ، وليس عنده الوقف القبيح.

(١) ينظر: لسان العرب ١/٢٧، ٢٦ (ب د أ)، وتاج العروس ١/١٣٧ (ب د أ).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

•المبحث الأول: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة البقرة.

•المطلب الأول:

قال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] وقف تام لمن قرأ بالياء أو بالتاء، ونص عليه أبو حاتم ، وهو الجيد... ولو قال قائل: إن الوقف على: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] عند من قرأه بالتاء أحسن عليه عند من قرأه بالياء، لأنه ينتقل من الخطاب إلي الغيبة، فكأنه انتقل من حال إلى حال، ومن قرأه بالتاء كان في حكم الاتصال، وصار كأنه كلام واحد... قلت: إن الوقف في قراءة من قرأها بالتاء أتمّ وأحسن، لأنّ هذا الاعتبار عندي اعتباراً حسناً، إلا أن هذا الوقف علي الوجهين وقف تام، ولا يبعد أن يكون في أحد الوجهين أتمّ منه في الآخر»^(١).

(١) المرشد، للعماني، (١/٢٠٧).

عزو القراءات وتوجيهها:

في قوله تعالى: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قراءتان متواترتان: الأولى: قراءة «نافع، وشعبة، وخلف العاشر، ويعقوب، وابن كثير»: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء علي الغيب. والثانية: قراءة باقي القراء العشرة: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء علي الخطاب^(١).

أما قراءة: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء علي الغيب؛ فهي النفات من المخاطبة إلى الغيبة، والمعني: وما الله بغافل عما يفعل هؤلاء الذين اقتصنا عليكم قصصهم أيها المسلمون^(٢). ووجه الغيب: مناسبة قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾^(٣). وأما قراءة: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء علي الخطاب؛ فهي لمناسبة الخطاب قبله في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾، والمعني: وما الله بغافل عما تعملون أنتم وهم^(٤).

الدراسة:

رجّح صاحب المرشد تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ سواء كانت القراءة المتواترة بالياء أو بالتاء. ثم ذكر رأياً آخرًا ولم يستبعده؛ لكنه جعله مرجوحًا، وهو: إن الوقف على: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] عند من قرأه بالتاء أحسن عليه عند من قرأه بالياء. ووجه ذلك بأنه ينتقل من الخطاب إلي الغيبة، فكأنه انتقل من حال إلى حال، بخلاف

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢١٨).

(٢) ينظر: الحجة، لأبي علي الفارسي، (٢/ ١١٣). حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٠١).

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر، لابن الجزري، (ص: ١٧٨).

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (ص: ٨٢).

قراءة التاء؛ لأنها في حكم الاتصال، وصار كأنه كلام واحد؛ لذلك فالوقف على قراءة التاء (أتم وأحسن).

والوقف على: (وما الله بغافل عما تعملون) عند ابن الأنباري حسنٌ غير تام^(١). وقال السجستاني: هو تام. وغلطه النحاس؛ فقال: (وقول السجستاني: والتام {وما الله بغافل عما تعملون} بالتاء والياء... غلط... ولو قال هو كاف لصلح؛ والدليل على أنه ليس بتمام أن ما بعده صفة لما قبله وهو: {أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة}^(٢)).

لذلك نجد أن الداني رجح أنه وقف كاف؛ فقال: (وما الله بغافل عما تعملون} كاف، سواء قرئ بالياء أو بالتاء^(٣)).

وفصل الأشموني القول في المسألة؛ فذهب إلى أن الوقف على: {تَعْمَلُونَ} تام، سواء قرئ بالفوقية أو بالتحتيّة، وبين وجه التمام؛ فقال: (وتمامه على استئناف ما بعده)، ثم ذكر أنه جائز إن جعل ما بعده صفة لما قبله^(٤).

والذي يعيننا في المسألة بيان أثر القراءة في توجيه الوقف والابتداء. ويمكننا أن نستشف ذلك من خلال ما عقد العماني يده عليه؛ حين قال: إن الوقف على: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] عند من قرأه بالتاء أحسن عليه عند من قرأه بالياء. وبين علة ذلك الملمح الدقيق؛ فقال: لأنه ينتقل من الخطاب إلي الغيبة، فكأنه انتقل من حال إلى حال، بخلاف قراءة التاء؛ لأنها في حكم الاتصال، وصار كأنه كلام واحد؛ لذلك فالوقف على قراءة التاء (أتم وأحسن). والله أعلم.

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (١/ ٥٢٤).

(٢) القطع والانتناف، للنحاس، (ص: ٧٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، (ص: ٢٣).

(٤) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، (١/ ٧٨).

●المطلب الثاني:

قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ

[البقرة: ١١٧] ﴿١١٧﴾

النص:

قال صاحب المرشد: ﴿كُنْ﴾ [البقرة: ١١٧]... وقف جيد، وأتم منه ﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]... وقد أجمعوا على أن قوله: (فَيَكُونُ) لا يجوز أن نرفعه بالابتداء، ولكن نرفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو يكون، أو: فإنه يكون، وهذه عبارة يتسامح فيها... ورفع قوله (فَيَكُونُ) يجوز من ثلاثة أوجه، يجوز أن يكون معطوفاً على: (يَقُولُ)، أو: أن يكون خبر مبتدأ محذوف كما قلنا، ويجوز أن يكون معطوفاً على المعنى، كأنه قال: يكونه فيكون...؛ فإن عطفه على المعنى، أو: على: (يَقُولُ)؛ فإنه لا يحسن الوقف على: ﴿كُنْ﴾ [البقرة: ١١٧] بوجه من الوجوه؛ لأنه ليس بأخر آية فيتسامح في الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه... وليس العطف بالواو فيمكن حمله على الاستئناف، وإنما هو عطف بالفاء وهو يوجب التعقيب بلا مهله إذا كانت للعطف، فلا وجه للعطف إذا كان معطوفاً. وإن جعلت قوله: (فَيَكُونُ) مرفوعاً بخبر الابتداء لم يحسن الوقف أيضاً على قوله: (كُنْ) إلا على التجوز والتسامح، ولا يستحسن تعدد الوقف عليه على الأحوال كلها، وفي هذا الوجه يكون الوقف عليه أقرب إلي الجواز من الوجهين الأولين، ومن نصب: (فَيَكُونُ) لم يحسن له الوقف على: (كُنْ) بوجه من الوجوه، وقوله: (فَيَكُونُ) [البقرة: ١١٧] وقف تام، على القراءتين^(١).

(١) المرشد، للعماني، (٣٠/٢).

عزو القراءات وتوجيهها:

تنوعت القراءات المتواترة في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ حيث ورد فيه قراءتان متواترتان: القراءة الأولى: ﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، بنصب النون؛ وبذلك قرأ: «ابن عامر». والقراءة الثانية: ﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، برفع النون؛ وبذلك قرأ باقي القراء العشرة^(١).

وقوله ﷻ: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مستأنفاً، أي: خَبَرًا لمبتدأ محذوفٍ أي: فهو يكون، والأمر حينئذٍ على سبيل الحقيقة. والثاني: أن يكون معطوفاً على «يقول»، والأمر حينئذٍ على سبيل التمثيل. الثالث: أن يكون معطوفاً على (كُن) من حيث المعنى. وقوله ﷻ: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب: فيه وجهان: الأول: على تقدير إضمار «أن» بعد الفاء الواقعة بعد حصر «بإيما»؛ لأن «أن» الناصبة قد تُضمَر بعد الحَصْر بإيما اختياراً. والثاني: أن يكون نصبا على جَوَابِ «كن». وقيل: إن هذا ممَّا رُوِيَ فيه ظاهرُ اللفظ من غير نظيرٍ للمعنى، أي: لأنَّه يوجد في اللفظ صورةُ أمر؛ فجاز أن ينصب في جوابه بالفاء^(٢).

الدراسة:

يظهر جلياً أثر القراءات في توجيه الوقف والابتداء من كلام العماني؛ حيث إن الوقف على قوله تعالى: ﴿كُن﴾ [البقرة: ١١٧] يجوز على قراءة الرفع بالاستئناف، ولا يجوز على قراءة النصب.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: الحجة، لابن خالويه، (ص: ٨٨). وينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص:

١١١) وما بعدها. وينظر: الدر المصون، للسمين، (٢/ ٨٧) وما بعدها.

قال الدّاني: (فإنما يقول له كن {كاف؛ إذا رفع: (فيكون) على الاستئناف بتقدير: فهو يكون. ولم ينسق على: (يقول). ومن قرأ: فيكون، بالنصب على جواب الأمر بالفاء؛ لم يقف على: (كن)؛ لتعلق ما بعده به من حيث كان جواباً له^(١).

وواقفه الأشموني حيث صرح بأنّ الوقف على: {كُنْ} جائز، إن رفع «فيكون» خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو. وليس بوقف لمن نصب: «فيكون» على جواب الأمر، أو: عطفاً على: «يقول». وبين أنّ على هذين الوجهين لا يوقف على: «كن»؛ لتعلق ما بعده به من حيث كونه جواباً له. وأمّا الوقف على: {فَيَكُونُ} فهو تام على القراءتين^(٢).

●المطلب الثالث:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾

[البقرة: ١١٩]

النص:

قال صاحب المرشد: «قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] فُرِئَتْ: (ولا تسأل) بضم التاء مرفوعة اللام، وقرئ بفتح التاء، وبالجزم، والرفع قراءة الجماعة وله وجهان أحدهما: أن يكون حالاً ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [البقرة: ١١٩] ، فيكون منصوب الموضع معطوفاً على قوله ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وغير مسئولاً عن أصحاب الجحيم، فعلى هذا الوجه لا يوقف على قوله ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] على وجه الاستحسان، وهو جائز، والوجه الثاني من وجهي الرفع: أن يكون الواو فيه للإستئناف، ويكون منقطعاً

(١) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ص: ٢٥)

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، (١/ ٨٥).

عن الأول: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ومعناه: "وليس يسأل عن أصحاب الجحيم"؛ فيحسن الوقف في هذا الوجه علي قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾ ومن قرأ بالجزم علي النهي حسن الوقف علي قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾؛ لأن هذه القراءة تحتل وجهان أحدهما: أن يكون الله تعالي أمره بترك المسألة، والثاني: أن يكون المعني علي تفخيم ما أعد لهم من العقاب، كما يقال لا تسأل عن فلان، أي قد صار إلي أعظم شئ يري، فكانه قال: "لا تسأل عنهم في أمرهم من العذاب والعقاب" وعلي الوجهين جميعاً يحسن الوقف علي قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾... غير أن هذا وما قبله نزلاً في قصة النبي ﷺ وهو أنه قال: "ليت شعري ما فعله ما فعل أبواي"؛ فأنزل الله الآية بطولها، وهذا تعلق بتوجه علي قراءة من يرفعه، كما يتوجه علي قراءة من يجزمه، فلا وجه لتخصيص أحد الوجهين بالوقف علي ما قبله دون الآخر، والذي عندنا: أن الوقف علي قوله: (ونذيراً) في سائر الوجوه جائز سائغ، وهو من الوقوف الكافية في سائرهما، إلا أنه في أحد الوجهين الرفع أحسن، وهو الوجه الذي يجعل الواو فيه للاستئناف، فيكون في هذا الوجه الوقف علي قوله: (ونذيراً) وقفاً حسناً، وفي الوجوه الأخرى يكون وقفاً كافياً^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

قرأ نافع ويعقوب قوله تعالي: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَحَابِ الْبَحِيرِ﴾ بالجزم علي النهي. وقرأه: «ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر» بالرفع علي الخبر^(٢).

(١) المرشد، للعماني، (٤٣/٢).

(٢) ينظر: معاني القراءات، للأزهري (١/ ١٧٠)، وينظر: النشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٢١).

الدراسة:

في إعراب قوله ﷺ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] وجهان: أحدهما: أنه حال؛ فيكون معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً وغير مسؤول. والثاني: أن تكون مستأنفةً. وقرأ نافع: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] على النهي وهذا مستأنفٌ فقط، ولا يجوز أن تكون حالاً؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يَقَعُ حالاً^(١).

والوقف على قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] حسنٌ عند ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، وكافٍ عند الداني (ت: ٣٣٨هـ)، على قراءة: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بفتح التاء والجزم؛ لأن قوله ﷺ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] متعلق بالأول^(٢)؛ لأنَّ القراءة على النهي، ومعنى ذلك: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً؛ لتبلغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم^(٣).

ومن قرأ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بضم التاء والرفع، ففيه وجهان: أحدهما: أن يرفع على معنى: ولست تسأل، أي: لست تؤاخذ بهم؛ فهو على هذا منقطع مما قبله، فالوقف أيضاً على قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] كاف. والثاني: أن يرفع على معنى: غير مسؤول؛ فهو بمنزلة ما عطف عليه من قوله:

(١) ينظر: الإعراب، للنحاس، (١/ ٢٠٩). وينظر: الإملاء، للعكبري (١/ ٣٦). وينظر:

الدر المصون، للسمين، (٢/ ٩٣). وينظر: التحرير والتوير، لابن عاشور، (١/ ٦٩٢).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف، لابن الأنباري، (١/ ٥٣٠). وينظر: المكتفى، للداني، (ص:

٢٥).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، (٢/ ٥٥٨).

﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]؛ لأنه حال منه، فهو على هذا متعلق بما قبله فلا يقطع منه^(١). وذلك لأنه على الخبر، بمعنى: يا محمد ﷺ إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا، فبلغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئولا عن كفر بما أتيت به من الحق، وكان من أهل الجحيم^(٢).

وقد ذكر النحاس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ حكمين للوقف يتغيران بتغير القراءة. الأول: الوقف الكاف على قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ على قراءة الجزم في قوله تعالى ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾. والثاني: الوقف الكاف على قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ على قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ إذا كان الرفع على الاستئناف إما إذا كان على الحال فلا يقف^(٣).

وقال الأشموني: «﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] حسن، على قراءة: «وَلَا تُسْأَلُ» بفتح التاء والجزم، وهي قراءة نافع^(٤)، وهي تحتل وجهين: أحدهما: أن يكون أمره الله ﷻ بترك السؤال، والثاني: أن يكون المعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب، أو هو من باب تأكيد النهي، نحو: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، ومن قرأ بضم التاء والرفع استئنافاً له وجهان أيضاً: أحدهما: أن يكون حالاً من قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١١٩]؛ فيكون منصوب المحل، معطوفاً على:

(١) وينظر: المكتفى، للداني، (ص: ٢٦).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، (٢/ ٥٥٨).

(٣) القطع والانتفاف (ص: ٧٧).

(٤) قراءة متواترة، قرأ بها: نافع، ويعقوب. قال ابن الجزري: (وَاحْتَلَفُوا) فِي: لَوْلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ؛ فَقَرَأَ نَافِعٌ وَيَعْقُوبُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَجَزَمَ اللَّامَ عَلَى النَّهْيِ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ التَّاءِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ. (النشر في القراءات العشر، (٢/ ٢٢١).

﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] أي: أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا وغير مسئول عن أصحاب الجحيم؛ فعلى هذه القراءة لا يوقف على: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] إلا على تسامح، الثاني: أن تكون الواو للاستئناف، ويكون منقطعاً عن الأول على معنى: ولن تسأل، أو ولست تسأل، أو ولست تؤخذ؛ فهو على هذا منقطع عما قبله، فيكون الوقف على: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] كافياً^(١).

وبذلك يظهر لنا ثلاثة أحكام للوقف هنا:

الأول: أن الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] حسن، على قراءة: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بفتح التاء والجزم؛ لأنها تحتل وجهين: أحدهما: أن يكون أمره الله ﷻ بترك السؤال، والثاني: أن يكون المعنى على تفخيم ما أعد لهم من العقاب، أو هو من باب تأكيد النهي.

الثاني: أن الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] كافياً على قراءة: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بضم التاء والرفع، وذلك على القول: إن الواو للاستئناف؛ لأنه بذلك يكون منقطعاً عما قبله، على معنى: ولن تسأل، أو ولست تسأل.

الثالث: أنه لا وقف على قوله ﷻ: ﴿وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] على قراءة: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بضم التاء والرفع، إلا على تسامح، وذلك على القول: إنها حال من قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١١٩]؛ فيكون منصوب المحل، معطوفاً على: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩]، والمعنى: أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا وغير مسئول عن أصحاب الجحيم.

(١) منار الهدى، (ص: ٨٦).

وخالصة ذلك: أن الوقف على: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] حسنٌ أو كافٍ؛ إن قرئ: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بفتح التاء والجزم، أو: إن قرئ: ﴿وَلَا تَسْأَلُ﴾ [البقرة: ١١٩] بضم التاء والرفع استئنافاً، فإن رفع حالاً؛ فالوقف على ذلك جائز بتسمّح^(١).

•المطلب الرابع:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ [البقرة: ١٢٥]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿وَأَمْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] وقف حسن، لمن قرأ ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] بكسر الخاء علي الأمر وهو معطوف علي قوله: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٢] ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ولا يوقف علي قوله: ﴿وَأَمْنَا﴾ في قراءة من قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] بفتح الخاء علي الخبر إلا علي التجوز والتسامح، ووجه قراءة من قرأ علي الخبر أنه جعله معطوفاً علي ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] كأنه قال: "واذكروا إذ جعلنا البيت مثابة للناس وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلي" والوقف علي ﴿مُصَلًّى﴾ في القراءتين حسن»^(٢).

عزو القراءات وتوجيهها:

(١) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد، للأنصاري، (ص: ١١١).

(٢) المرشد للعماني، (٢/٧٥).

في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ قراءتان: الأولى: قرأ «ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزه، والكسائي، وأبو جعفر، يعقوب، وخلف العاشر» بكسر الخاء على الأمر^(١) ويشهد لهذه القراءة الأثر الذي جاء عن أمير المؤمنين سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: وافقت ربي في ثلاث، فذكر منها وقلت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى؛ فنزلت الآية. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال: «هذا مقام إبراهيم رضي الله عنه»؛ فقال عمر رضي الله عنه: أفلا نتخذة مصلى؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «لم أؤمر بذلك». فلم تغب الشمس حتى نزلت^(٢). الثانية: قرأ «نافع، ويعقوب» قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء، جعلوه فعلا ماضيا عطفاً على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾^(٣).

الدراسة:

ذكر الإمام العماني في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَأَتَّخِذُوا﴾ حكمين للوقف والابتداء يتغيران بتغير القراءة: الأول: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً﴾ حسن على قراءة الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾. الثاني: امتناع الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأَمْنَاً﴾ على قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾.

(١) ينظر: الحجة، لابن خالويه، (ص: ٨٧). وينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١١٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٣)، كتاب: التفسير، باب: (قوله: واتخذوا). وينظر: مسند أحمد، ت: شاکر، (١/ ٢٣٢). قال: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) ينظر: الحجة، لابن خالويه (ص: ٨٧). وينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١١٣).

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنّ التمام على: ﴿وَأَمَّا﴾ على قراءة ﴿وَأَخَذُوا﴾ بكسر الخاء. ومن قرأ: ﴿وَأَخَذُوا﴾ بالفتح؛ فالتمام على: ﴿مُصَلَّى﴾ أن لم يجعل ﴿وَعَهْدَنَا﴾ معطوفاً على ما قبله»^(١).

وبذلك يكون النحاس قد ذكر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا وَأَخَذُوا﴾ حكمين للوقف والابتداء يتغيران بتغيير القراءة على قول الأخفش. الأول: الوقف التمام في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ على قراءة الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذُوا﴾. الثاني: الوقف التمام في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذُوا﴾ من مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ على قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذُوا﴾.

وقال الأشموني: «﴿وَأَمَّا﴾ [البقرة: ١٢٥] حسن، على قراءة: ﴿وَأَخَذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥] بكسر الخاء أمراً^(٢)؛ لأنه يصير مستأنفاً، ومن قرأ: بفتح الخاء^(٣) ونسق التلاوة على: ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ فلا يوقف على: ﴿وَأَمَّا﴾ [البقرة: ١٢٥]؛ لأن: ﴿وَأَخَذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥] عطف على: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾

(١) القطع والائتناف (ص: ٧٨).

(٢) متواترة: قرأ «ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزه، والكسائي، وأبو جعفر، يعقوب، وخلف العاشر» قوله تعالى: (و ي ي د ب) بكسر الخاء. ينظر: معاني القراءات، للأزهري، (١ / ١٧٤). المبسوط، لابن مهران، (ص: ١٣٥). النشر، لابن الجزري، (٢ / ٢٢٢).

(٣) متواترة: قرأ «نافع، ويعقوب» قوله تعالى: (و ي ي د ب) بفتح الخاء. ينظر المراجع السابقة.

[البقرة: ١٢٥] كأنه قال: واذكروا إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً وإذا اتخذوا.

﴿مُصَلِّ﴾ [البقرة: ١٢٥] حسن على القراءتين^(١).

وخلاصة الأمر: أنه على قراءة الكسر في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ يحسن

الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ ويبدأ بقوله تعالى: ﴿

وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّ﴾. وعلى قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾

يكون قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله تعالى:

﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ معطوف على ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾^(٢). والله أعلم.

●المطلب الخامس:

قال تعالى: ﴿أَمْرُقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ

كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا

اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾ [البقرة: ١٤٠].

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿مُخْلِصُونَ﴾ وقف كاف، لمن قرأ ﴿أَمْرُقُولُونَ﴾

[البقرة: ١٤٠] بالياء؛ لأن معني (أم) علي هذه القراءة للإنقطاع علي حجاج غير

الأول كأنه قيل: بل يقولون أن الأنبياء من قبل أن تنزل التوراة والإنجيل كانوا

هودا أو نصاري، وكأنه جيء بأمر علي جملة الإعراض عن خطابهم استجهالا لهم

بما كان منهم، وأم هنا بمعني "بل" والألف للإستفهام في هذه القراءة. كذلك ذكره

علي بن عيسي رحمه الله، فهذا حكمهما إذا كانت منقطعة عما قبلها أن يكون

بمعني بل والألف للإستفهام، فالوقف علي: ﴿مُخْلِصُونَ﴾ في هذه القراءة وقف

(١) منار الهدى، (ص: ٨٧).

(٢) ينظر: القطع والانتفاء، للنحاس، (ص: ٧٨). وينظر: المكتفى، للداني (ص: ٢٦).

كاف. فأما من قرأ ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالتاء فإنه أراد الإتصال بما قبله من الإستفهام كأنه قيل: أحتاجوننا في الله أن تقولوا أن الأنبياء كانوا علي دينكم، وتقديره بأن الحجتين تتعلق في أمرنا بالتوحيد فنحن موحدون، وأن احتججتكم بدين الأنبياء فنحن متبعون لهم وأنتم مبطلون في ادعائكم دينهم؛ فعلي هذه القراءة الوقف علي: ﴿مُخِصُونَ﴾ ليس بالحسن كما هو في الوجه الآخر وإنما هو صالح يجوزه لكونه فاصله، والأول يسوغه المعني وكونه آخر آية؛ فصارت درجته في الحسن أبلغ فتفهم ذلك... وإنما وقف كاف، وهو علي قراءة من قرأ ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالتاء منه، علي قراءة من قرأ بالياء، لأن من قرأ بالتاء جعله إستفهاماً متصلاً بما قبله وجملة الكلام متضمنة للجواب والفحوي، يدل عليه ما ذكرته قبل، ومن قرأ بالياء وجعله إستفهامياً منقطعاً عن الأول ساغ أن يكون جوابه ما بعده الذي هو قوله: ﴿قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] ، وإن لم يجعله له جواباً جاز ولكن محتمل أن يكون جواباً؛ فلذلك قلت الوقف علي قوله ﴿أَوْ نَصْرِي﴾ [البقرة: ١٤٠] علي قراءة من قرأ بالتاء أحسن أنا ولم أجده في كتاب والله أعلم بالصواب. وهو علي الوجهين وقف كاف»^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

تنوعت القراءات المتواترة في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]؛ حيث ورد فيه قراءتان متواترتان: القراءة الأولى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب؛ وبذلك قرأ: «ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، ورويس، وخلف العاشر». والقراءة الثانية: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالغيب؛ وبذلك قرأ باقي القراء العشرة^(٢).

(١) المرشد، للعماني، (٢٥٧/١).

(٢) ينظر: النشر، لابن الجزري، (٢/٢٢٣).

أما قراءة الخطاب فتحتمل «أم» فيها وجهين: أحدهما: أن تكون المتصلة، والتعادل بين هذه الجملة وبين قوله: أتجاجوننا، فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين: المُحاجَّة في الله، أو: ادعاء على إبراهيم ومن ذكر معه اليهودية والنصرانية، وهو استفهام إنكار وتوبيخ. والثاني: أن تكون المنقطعة فتتقدَّر بـ«بل» والهمزة، والتقدير: بل أتقولون: والاستفهام للإنكار والتوبيخ أيضاً؛ فيكون قد انتقل عن قوله: أتجاجوننا وأخذ في الاستفهام عن قضية أخرى، والمعنى على إنكار نسبة اليهودية والنصرانية إلى إبراهيم ومن ذكر معه. وأما قراءة الغيبة فالظاهر أن «أم» فيها لا تكون إلا منقطعة، على المعنى المتقدم^(١).

وقراءة: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب: المعنى عليها: قل يا محمد ﷺ - للقائلين لك من اليهود والنصارى: كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا:- أتجادلوننا في الله ﷻ، أم تقولون ذلك؟ فيكون قوله ﷻ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] معطوفاً على قوله ﷻ: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]. أما قراءة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالغيب: فهي استفهام مستأنف من الله ﷻ، والمعنى: أتقولون ذلك، أي: أنه استنكار من الله ﷻ على اليهود، والنصارى، ادعاءهم أن أنبياء الله: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، والأسباط، كانوا هوداً أو نصارى^(٢).

(١) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ١٩٧). وينظر: الدر المصون، للسمين، (٢/ ١٤٦).

(٢) ينظر: الحجة، لابن خالويه، (ص: ٨٩). وينظر: الحجة، للفارسي، (٢/ ٢٢٨).

الدراسة:

خلاصة بيان أثر القراءات في توجيه الوقف والابتداء هنا أنّ الوقف على قوله تعالى: {مُخْلِصُونَ} كاف، إن قرئ: «أم يقولون» بالغيبية، وجائز على قراءته بالخطاب. وأنّ الوقف على قوله: {أَوْ نَصَارَى} كاف على القراءتين، وقيل: تام على قراءة من قرأ: «أم تقولون» بالخطاب؛ لأنّ من قرأ به جعله استفهامًا متصلًا بما قبله، ومن قرأ بالغيبية جعله استفهامًا منقطعًا عن الأول؛ فساغ أن يكون جوابه ما بعده^(١).

وهذا هو الذي أطال فيه العماني النفس؛ فبيّن أنّ الوقف على: «﴿مُخْلِصُونَ﴾ وقف كاف، لمن قرأ ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالياء؛ لأن معنى (أم) علي هذه القراءة للإنتطاع علي حجاج غير الأول كأنه قيل: بل يقولون أن الأنبياء من قبل أن تنزل التوراة والإنجيل كانوا هودا أو نصاري. فتكون (أم) بمعنى (بل) وغايتها الاستجهاال لهم، وتكون الألف للإستفهام في هذه القراءة. ويسوغ هذا الوقف المعنى و كونه آخر آية؛ فصارت درجته في الحسن أبلغ.

كما بيّن أنّ الوقف على ﴿مُخْلِصُونَ﴾ ليس بالحسن على قراءة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالتاء؛ لأنه أراد الإتصال بما قبله من الإستفهام، كأنه قيل: أتحتاجوننا في الله أن تقولون أن الأنبياء كانوا علي دينكم، وتقديره بأن الحجتين تتعلق في أمرنا بالتوحيد فنحن موحدون، وأن احتججتكم بدين الأنبياء فنحن متبعون لهم وأنتم مبطلون في ادعائكم دينهم. ولكنه وقف صالح؛ أي جائز، وعلّة جوازه كونه فاصله، وليس من حيث المعنى مثل الوقف الأوّل. والله أعلم.

(١) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، (١/ ٩٠).

●المطلب السادس:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]

النص:

قال صاحب المرشد: «قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] من فتح الهمزة من: "أن" فيهما جميعاً كان وقفه آخر الآية: ﴿شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وهو وقف صالح، وليس بتام، ومن قرأ: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ﴾ و﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ فكسرهما وقف علي قوله: ﴿إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] وابتدأ: "إن" بالكسر علي الإستئناف... ومعناه: ولو تري الذين ظلموا لرأيت كذا وكذا... فكأنه جعل جواب "لو" محذوفاً، وما بعده كلاماً مستأنفاً، وقد يجوز في الكسر وجهان آخران، أحدهما: حكاية ما حذف من الجواب، تقديره "لقالوا أن القوة لله جميعاً" والآخر: علي الاتصال بما حذف من الجواب تقديره: "يقولون أن القوة لله جميعاً كأنه قال: "ولو تراهم لرأيتم يقولون إن القوة لله جميعاً"، أي لرأيتم قائلين إن القوة لله جميعاً" ففي هذين الوجهين يكون "إن" في موضع رفع بالحكاية بعد القول، ولا يجوز الابتدء به، لأنه ذهب في تأويله إلي الوجه الأول وقد ذكرته، وزعم زاعم أنه قرئ أن القوة بالفتح، إن الله "بالكسر"، فإن صح ذلك فالابتداء بالأولي لا يجوز بحال، ويجوز أن تبتدأ بالثانية، علي أن تجعل الواو للاستئناف علي وجه الإخبار والانقطاع عن الكلام الأول؛ والله أعلم بكتابه»^(١).

(١) المرشد للعmani، (٢/٢٨٠).

عزو القراءات وتوجيهها:

تنوعت القراءات المتواترة في قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فقرأ: نافع وابن عامر ويعقوب: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] بالخطاب، واختلف عن ابن وردان عن أبي جعفر، وقرأ: باقي القراء العشرة: ﷻ: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] بالغيب. وقرأ: أبو جعفر ويعقوب: ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ... وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] بكسر الهمزة فيهما، على تقدير: (لقالوا) في قراءة الغيب، أو: (لقلت) في قراءة الخطاب، ويحتمل أن يكون على الاستئناف؛ على أن جواب: ﴿وَلَوْ﴾ [البقرة: ١٦٥] محذوف، أي: لرأيت، أو: لرأوا أمرًا عظيمًا. وقرأ باقي القراء العشرة: ﷻ: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ... وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥] بفتح الهمزة فيهما، على تقدير: لعلموا، أو: لعلمت^(١).

الدراسة:

في هذه الآية: قراءات، وإعراب، ومعان؛ يترتب عليها الوقف، وهي

كالتالي:

من قرأ: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥] بالتاء، ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] بالفتح؛ كان الوقف على: ﴿يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ حسنًا غير تام. و: ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] منصوبة على التكرير، كأنه قال: «ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ترى أن القوة لله جميعًا».

(١) ينظر: الحجة، للفارسي، (٢/ ٢٦٣) وينظر: النشر في القراءات العشر، (٢/ ٢٢٤).

ومن قرأ: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ بالياء وفتح: ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لم يقف على: ﴿يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ لأن: (أن) منصوبة بـ «يرى» وهي كافية من الاسم والخبر؛ فلا يتم الكلام قبلها.

ومن قرأ: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ بالياء، ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] بالكسر؛ كان الوقف على: ﴿يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] حسناً، ثم تبتدىء: ﴿إِنَّ﴾ أَلْفُوهَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] بالكسر، والرؤية واقعة على: ﴿إِذْ يَرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٥] مكتفية بها، كما قال ﷺ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١].

ومن قرأ: ﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٦٥] بالتاء، ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] بالكسر؛ كان الوقف على: ﴿يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] حسناً. وجواب: (لو) في هؤلاء الأوجه محذوف، كأنه قال: «ولو يرى الذين كانوا يشركون عذاب الآخرة؛ لعلموا حين يرونه أن القوة لله جميعاً وأن الله شديد العذاب»؛ فحذف الجواب؛ لمعرفة المخاطبين به كما قال ﷺ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ إِتَاءَ أَلَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩] فمعناه: «أمن هو قانت خير أمن ليس بقانت» فحذف الجواب^(١).

قال الأشموني: «﴿الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] حسن؛ لمن قرأ: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] بالتاء الفوقية، وكسر الهمزة من: ﴿إِنَّ أَلْفُوهَ لِلَّهِ... وَإِنَّ اللَّهَ سَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وهو نافع ومن وافقه من المدينة. ومن فتح: ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] فالوصل أولى؛ لأن التقدير: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (١/ ٥٣٩) وما بعدها. وينظر: القطع والانتشاف، للنحاس، (ص: ٨٧) وما بعدها. وينظر: المكتفى، للداني (ص: ٢٨) وما بعدها. وينظر: المقصد، للأنصاري، (ص: ١٢٠).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

لعلموا أن القوة لله؛ ف: ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] من صلة الجواب إلا أنه حذف الجواب؛ لأن في الكلام ما يدل عليه، أي: ولو يرى الذين ظلموا وقت رؤيتهم العذاب أن القوة لله جميعاً؛ لرأيتهم يقولون: إن القوة لله جميعاً، فعلى هذين لا يوقف على: ﴿الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] «^(١)».

وخلاصة القول: إن الوقف على قوله ﷻ: ﴿الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] حسن؛ على قراءة: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] بالتاء، وكسر الهمزة من: ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ... وَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]. والوصل أولى على قراءة: فتح: ﴿أَنَّ﴾ [البقرة: ١٦٥] ^(٢)؛ لأن التقدير: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلموا أن القوة لله ﷻ. والمعنى: ولو يرى الذين ظلموا وقت رؤيتهم العذاب أن القوة لله جميعاً؛ لرأيتهم يقولون: إن القوة لله جميعاً.

●المطلب السابع:

قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] كاف، ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقف تام، علي سائر القراءات. وليس دونها وقف لمن قرأها كلها بالنصب أو بالرفع، تاماً من فرّق بينهما في الأعراب فقراً: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] مرفوعين منونين، ونصب قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾

(١) منار الهدى، (ص: ٩٥).

(٢) قراءة متواترة، ينظر: النشر في القراءات العشر، (٢/ ٢٢٤).

[البقرة: ١٩٧] فإنه يقف علي ﴿وَلَا تُسْوَكَ﴾ [البقرة: ١٩٧] وهو وقف كاف علي هذه القراءة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. وقوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^١ وقف تام مجمع عليه، كما ذكرت لك»^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

(اختلفوا) في: فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج؛ فقرأ أبو جعفر وابن كثير، والبصريان فلا رفث، ولا فسوق بالرفع والتنوين كذلك قرأ أبو جعفر ولا جدال. وقرأ الباقر الثلاثة بالفتح من غير التنوين^(٢).

فقرأ «ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب» قوله تعالى: ﴿وَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ رفعا بالتنوين ونصب ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ والرفع بمعنى: فلا يكون ممن فرض الحج رفث ولا فسوق، ثم يبتدئ بنفي الجدال فيه فينصبه وبينه على التبرئة، ويكون المعنى: ولا شك في الحج أنه واجب في ذي الحجة. وخبر ليس في الأولين مضمر، بتقدير: فليس رفث ولا فسوق في الحج، ثم يكون ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ مستأنفاً في موضع رفع بالابتداء وخبره في المجرور، ومعنى الرفث: الجماع. والفسوق وهو: الخروج: عن الحد: والحجة لمن رفع أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحج، فجعل «لا» بمعنى ليس فيهما، ونصب الجدال في الحج على التبرئة لأنه يريد به. المرء والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها^(٣).

(١) المرشد للعمانى، (٢/ ٢٩١).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢١١).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٩٤)

وقرأ « نافع وابن عامر وحمزه والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر » قوله تعالى ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ بالنصب بغير تنوين في الأسماء الثلاثة ويكون من باب العطف بعضه على بعض. فالحجّة لمن نصب: أنه قصد التبرئة ب « لا » في الثلاثة، فبنى الاسم مع الحرف فزال التنوين للبناء.
الدراسة:

ذكر العلماء في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ حكمين للوقف يتغيرا بتغير القراءة. الأول: الوقف الحسن على قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ على قراءة النصب في قوله ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾. الثاني: الوقف الكافي على قوله تعالى ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ على قراءة الرفع والتنوين في قوله ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾^(١).

وقال الأشموني: «بيني الوقف على: ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ووصله على اختلاف القراء والمعرّبين في رفع: ﴿رَفَثٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] وما بعده، فمن قرأ برفعهما والتنوين وفتح: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير، فوقفه على: ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] تام، ولا يوقف على شيء قبله، ثم يبتدئ: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وليس: ﴿فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] بوقف لمن نصب الثلاثة، وهي قراءة الباقيين، واختلف في رفع: ﴿رَفَثٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و: ﴿فُسُوقٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فقليل بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: كائن أو مستقر في الحج، أو رفعهما على أن «لا» بمعنى: ليس، والخبر محذوف أيضاً، ف: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] على الأول خبر ليس، وعلى الثاني

(١) القطع والانتفاف (ص: ٩٤).

خبر المبتدأ. وعليهما الوقف على: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧] كاف، ومن نصب الثلاثة لم يفصل بوقف بينهما»^(١).

وفي تفصيل الأشموني غنى عن التفصيل.

●المطلب الثامن:

قال تعالى: ﴿فَنِعْمَ هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا أَلْفُ قُرْآنٍ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِرُ

عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقف تام، علي

قراءة من قرأه بالنون والرفع: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ وكذلك في قراءة من قرأ بالياء والرفع، إلا أن الوقف عليه إذا قرأه بالنون والرفع أتم، وتقديره: (ونحن نكفر). وتقدير الياء: (ويُكْفِرُ الله)، أو: (والله يُكْفِرُ) ، ومن جزم الراء لم يحسن الوقف علي قوله: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ عنده أنه معطوف علي جواب الشرط، وهو "الفاء" وموضعه الجزم»^(٢).

عزو القراءات وتوجيهها:

في قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ ثلاث قراءات متواترة: الأولي: قرأ ابن عامر،

وحفص: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ بالياء ورفع الراء. الثانية: قرأ نافع، وحمزة، والكسائي، وأبو

جعفر، وخلف العاشر: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالنون وإسكان الراء. الثالثة: قرأ الباقون:

﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالنون ورفع الراء^(٣).

(١) منار الهدى، (ص: ١٠٢).

(٢) المرشد، للعماني، ، (٢/٢٩٩).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٣٦).

أما قراءة: ﴿وَيُكْفَرُ﴾ بالياء ورفع الراء: فالياء؛ لمناسبة ما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾؛ لأنه على لفظ الإفراد والغيبة. ورفع الراء يحتمل وجوه: الأول: أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (والله يكفر عنكم سيئاتكم). والثاني: أنه على الاستئناف وقطع الكلام مما قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك؛ ولكن لعطف جملة على جملة^(١). والثالث: على أنه جملة من فعل وفاعل مبتدأه^(٢). ويكون إخبارا عن الله ﷻ أنه يكفر السيئات^(٣) والفعل على هذه القراءة: لله ﷻ، أو: للإخفاء. أي: أن الله ﷻ يكفر السيئات، أو: أن الإخفاء يكفر السيئات^(٤)، والإسناد يكون مجازياً.

وأما قراءة: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون وإسكان الراء: فالنون نون العظمة. والجزم حملاً على الموضع في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ لأن قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في موضع جزم، كأنه قال: (وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم)^(٥).

وأما قراءة: ﴿وَنُكْفَرُ﴾ بالنون ورفع الراء: فالنون نون العظمة. ورفع الراء من وجهين: أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (ونحن نكفر عنكم سيئاتكم). والآخر: أنه على الاستئناف وقطع الكلام مما قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك؛ ولكن لعطف جملة على جملة^(٦).

(١) ينظر: الحجة، لأبي على الفارسي، (٢/ ٤٠٠-٤٠١). حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٤٧)

(٢) ينظر: الكشاف، الزمخشري، (١/ ٣١٦).

(٣) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٤٨).

(٤) ينظر: الكشاف، الزمخشري، (١/ ٣١٦). المحرر الوجيز، لابن عطية، (١/ ٣٦٦).

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي على الفارسي، (٢/ ٤٠٠).

(٦) المرجع السابق، (٢/ ٤٠٠). حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٤٧).

الدراسة:

ذكر الإمام العماني ثلاثة أحكام للوقف على قوله ﷺ: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]: الأول: أنه تام، وذلك على قراءة: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والرفع، أي: نحن نكفر. الثاني: أنه أقل من التمام: وذلك على قراءة: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالتحتيّة والرفع أي: والله يكفر. الثالث: أنه ليس بوقف على قراءة: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والجزم.

وذلك لأنّ القراءة بنون العظمة وجزم الراء؛ لأن الفعل معطوف على محل قوله ﷺ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وقراءة: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بنون العظمة، ورفع الراء؛ على أنها جملة مستأنفة، والواو لعطف جملة على أخرى. وقراءة: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالياء، ورفع الراء؛ والفاعل ضمير يعود على الله ﷻ المتقدم ذكره في قوله ﷻ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠] وهي جملة على أخرى مستأنفة، والواو لعطف جملة أخرى. بينما قراءة الجزم عطفاً على موضع الجزم في قوله ﷺ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ لأن معناه: يكن خيراً لكم؛ وفيه تخليص لمعنى الجزاء؛ لأنّ المتصدّق يعلم أنّ تكفير السيئات إنّما هو ثواب له على صدقته وجزاء له. وأنّ قراءة النون والرفع وقراءة الياء والرفع على الاستئناف؛ لأن ما بعد الفاء قد صار بمنزلة في غير الجزاء؛ فيكون إخباراً عن الله ﷻ أنه يكفر السيئات^(١).

(١) ينظر: معاني القراءات، للأزهري، (١/ ٢٣٠). وينظر: الحجة للقراء السبعة، للفراسي،

(٢/ ٤٠٠). وينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٤٧).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

لذلك فالوقف على قوله ﷺ: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]: تامٌ على قراءة: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والرفع؛ لأنها استئناف، معناه: نحن نكفر. وكاف على قراءة: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالياء والرفع؛ لأنها أيضاً استئناف، والمعنى: والله ﷻ يكفر. وليس بوقف على قراءة: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والجزم؛ لأنه معطوفٌ على محل الفاء من قوله: ﴿فَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، كما أنه ليس بوقفٍ لو قلنا: إنَّ قراءة الياء والرفع، أو النون والرفع معطوفة على ما بعد الفاء. غير أننا لو جعلناها من عطف الجمل؛ نقول بكفاية الوقف. يؤيد ذلك قول النحاس (ت: ٣٣٨هـ): «والانتماء: ﴿وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] في قراءة من جزم، ومن رفع وقف على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]»^(١).

ويقويه موافقة الداني (ت: ٤٤٤هـ) له؛ حيث قال: «ومن قرأ: ﴿وَيُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالرفع سواء قرأ بالنون أو بالياء؛ وقف على قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وكان كافياً؛ لأنه قطعه مما قبله، وعطف جملة على جملة. ومن قرأ: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] بالجزم لم يقف على: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ لأن: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] معطوف على موضع الفاء من: ﴿فَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ فلا يقطع من ذلك»^(٢).

(١) القطع والانتناف، للنحاس، (ص: ١١٥).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، (ص: ٣٥).

وقال الأشموني: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] تام: على قراءة من قرأ: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والرفع، أي: نحن نكفر. وكاف: لمن قرأه بالتحنية والرفع أي: والله يكفر. وليس بوقف لمن قرأ: ﴿وَنُكْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ بالنون والجزم، وعطفه على محل الفاء من قوله: ﴿فَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وكذا من قرأه بالياء والرفع، أو النون والرفع، وجعله معطوفاً على ما بعد الفاء. إلا أن يجعله من عطف الجمل؛ فيكون كافياً»^(١).

●المطلب التاسع:

قال تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]

النص:

قال صاحب المرشد: ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وقف على قراءة من كسر الهمزة من قوله ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ وهي قراءة حمزة جعل "أن" للشرط، وجوابه "الفاء" الذي في قوله ﴿فَتُذَكَّرَ﴾ وما بعد الفاء مرفوع بالابتداء، ومن فتح الهمزة من قوله: {أَنْ تَضِلَّ} لم يقف على ﴿الشُّهَدَاءِ﴾ ولتعلق (أَنْ) المفتوحة بما قبلها، واختلفوا في أنها بماذا تتعلق وقيل تتعلق بفعل مضمر تقديره: فإن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلاً وامرأتين لأن تضل إحداهما الأخرى، وقيل تتعلق بفعل مضمر على غير هذا التقدير وذلك أن يجعل المضمر فعلاً مضارعاً تقديره، فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتين لأن تضل إحدهما الأخرى، وقيل تتعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله

(١) منار الهدى، (ص: ١١٩).

﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ وخبره فعل مضمر تقديره: رجل وامرأتان يشهدون لأن تضل إحداهما^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

قرأ « نافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر
«قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(٢) بفتح همزة ﴿أَنْ﴾
وقيل الحجة لمن فتحها: أنه أراد: إدخال اللام على ﴿أَنْ﴾ ففتحها على أنها
مصدرية^(٣) كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُرْبَىٰ﴾ يريد لئلا تضلوا^(٤) وتشديد
الكاف وفتح الراء في قوله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا﴾ عطفا على تضل^(٥).
وَحِجَّةُ التَّشْدِيدِ أَنَّهُمَا لُغْتَانِ وَتَأْوِيلُهُ فَجَعَلَ اللَّهُ الْمَرَاتَيْنِ بِإِزَاءِ رَجُلٍ لضعفهما
وَضَعْفِ عُقُولِهِمْ وَلَمِزِيَةِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَفَضْلِ رَأْيِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّاهِدَانِ
رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَأَمْرَأَتَانِ فَمَنْتَى نَسِيتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرْتَهَا الْأُخْرَى نَقُولُ تَذَكَّرِي يَوْمَ
شَهِدْنَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا فَجَعَلَ بَدَلَ رَجُلٍ امْرَأَتَيْنِ^(٦)

وقرأ «ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب» قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ بفتح همزة: ﴿كُ﴾ وتخفيف الكاف وفتح الراء في قوله
تعالى: ﴿فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا﴾ وَحِجَّةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ بِالتَّخْفِيفِ أَنَّهُ إِذَا شَهِدْتَ

(١) المرشد، للعماني، (١/٣٢١).

(٢) ينظر: معاني القراءات، للأزهري (١/٢٣٤)، البدور الزاهرة، عبد الفتاح القاضي: (ص: ٥٧).

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبناء (ص: ٢١٣).

(٤) ينظر: الحجة، لابن خالويه (ص: ١٠٤).

(٥) ينظر إتحاف فضلاء البشر، للبناء (ص: ٢١٣).

(٦) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة (ص: ١٥١).

الْمَرْأَةُ عَلَى شَهَادَةٍ ثُمَّ جَاءَتْ الْأُخْرَى فَشَهِدَتْ مَعَهَا أَذْكَرْتَهَا، أَي: جَعَلْتَهَا ذَكَرًا، يَعْني: صَارَتِ الْمَرْأَتَانِ كَذَكَرٍ. وَحِجَّةٌ أُخْرَى وَهِيَ أَنْتَ تَقُولُ أَذْكَرْتَ النَّاسِي الشَّيْءَ حَتَّى ذَكَرَهُ وَأَذْكَرْتِكَ مَا قَدْ نَسِيتَ وَلَا تَقُولُ ذَكَرْتَهُ وَإِنَّمَا تَقُولُ ذَكَرْتَهُ فِي الْمَوْعِظَةِ قَالَ اللهُ تَعَالَى: {وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ} وَقَالَ: {وَذَكَرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ} (١).

وَحِجَّةُ التَّشْدِيدِ أَنْهُمَا لُغَتَانِ وَتَأْوِيلُهُ: فَجَعَلَ اللهُ الْمَرْأَتَيْنِ بِإِزَاءِ رَجُلٍ لَضَعْفِمَا وَضَعْفِ عُقُولِهِمْ وَلَمْزِيَةِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَفَضْلِ رَأْيِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّاهِدَانِ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فَمَتَّى نَسِيتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرْتَهَا الْأُخْرَى تَقُولُ تَذْكَرِي يَوْمَ شَهِدْنَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا فَجَعَلَ بَدَلَ رَجُلٍ امْرَأَتَيْنِ.

وقرأ « حمزة » بكسر همزة ﴿أَنْ﴾ على أنها شرطية وتشديد الكاف وضم الراء في قوله تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا﴾ استئنافاً على أنها جواب إن (٢). وقيل ضم راء ﴿فَتَذَكَّرَ﴾؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أي: فهي تذكر (٣) وقيل الفاء في جواب الشرط ورفع الفعل للتجرد عن الناصب والجازم (٤).

الدراسة:

ذكر العماني في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ حكمين للوقف. الأول: الوقف على قوله: ﴿مَنْ الشُّهَدَاءُ﴾ على قراءة كسر الهمزة من قوله ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾. وعلّة ذلك أنّ (أن) للشرط، وجوابه (الفاء) الذي في قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ وما بعد الفاء مرفوع بالابتداء. الثاني: امتناع الوقف على قوله

(١) ينظر المرجع السابق.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات لابن خالويه: ص: ١٠٤، وينظر: التفسير: لأبي حيان، (٢/

٧٣٢)، وينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنا: ص: ٢١٣

(٣) ينظر: منار الهدى (١/ ١٢٢)

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، للبنا: ص: ٢١٣

تعالى: ﴿الشُّهَدَاءُ﴾ على قراءة فتح الهمزة من قوله: {أن تضل}. وعلة ذلك: تعلق (أن) المفتوحة بما قبلها، سواءً تعلق بـ: بفعل مضمر تقديره: فإن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلاً وامرأتين لأن تضل إحداهما الأخرى، أو: تعلق بفعل مضمر على غير هذا التقدير وذلك أن يجعل المضمر فعلاً مضارعاً تقديره، فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتين لأن تضل إحداهما الأخرى، أو: تعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾ وخبره فعل مضمر تقديره: رجل وامرأتان يشهدون لأن تضل إحداهما.

قال أبو جعفر في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ قطع صالح على قراءة الكوفيين لأنهم لا يقرؤون ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾. ومن قرأ ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَهُمَا فَتُكْرِ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ وقف هاهنا، قال أبو جعفر: فهذه القراءة حسنة المخرج في العربية لأن أذكرته إذا نسي أكثر من ذكرته وأكثر ما يأتي ذكرته إذا أوعظته على أن الفراء قد زعم أن وإن كانت مفتوحة معنى المكسورة وإنها الشرط وإن المعنى إن نسيت ذكرتها أي واستشهدوا كي تذكر^(١).

وخلاصة القول: أن الوقف على قوله تعالى: {مِنَ الشُّهَدَاءِ} كاف، على قراءة: «إن تضل» بكسر الهمزة؛ على أنها شرطية، وجوابها «فتذكر» بشد الكاف ورفع الراء استئنافاً، ورفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أي: فهي تذكر. وليس بوقف إن قرئ بفتح الهمزة على أنها أن المصدرية؛ لتعلقها بما قبلها^(٢).

(١) القطع والانتفاف (ص: ١١٩).

(٢) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، (١/ ١٢٢).

●المطلب العاشر:

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُكُوهَ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]

النص:

قال صاحب المرشد: ﴿وَكُوهَ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقف حسن لمن قرأ ﴿لَا نَفَرَقُ﴾ بالنون ذكره أبو حاتم قال لأن النون فيه معني الاستئناف. قالوا: ومن قرأ بالياء لم يقف علي قوله: ﴿وَكُوهَ وَرُسُلِهِ﴾ ولم يذكر له علة، والعلة فيه: أنه قد تقدم ذكر الله تعالى والياء راجعة إلي ذكره فهو متصل به؛ فذلك فرق بينهما أبو حاتم وهو اعتبار حسن ^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

تنوعت القراءات المتواترة في قوله تعالى: ﴿لَا نَفَرَقُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ؛ حيث ورد فيه قراءتان متواترتان: القراءة الأولى: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بالياء؛ وبذلك قرأ: «يعقوب». والقراءة الثانية: ﴿لَا نَفَرَقُ﴾ بالنون؛ وبذلك قرأ باقي القراء العشرة ^(٢). أما قراءة: ﴿لَا نَفَرَقُ﴾ بالنون: فإنه ﷺ أخبر بذلك عن المؤمنين: أنهم يقولون ذلك. ففي الكلام متروك، قد استغني بدلالة ما ذكر عنه. وذلك المتروك هو: (يقولون). وتأويل الكلام: والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، يقولون: لا نفرق بين أحد من رسله ^(٣). ويجوز أن يكون التقدير: (يقول لا نفرق)؛ لأنه يخبر عن نفسه وعن غيره، فيكون: يقول، على اللفظ، و: يقولون، على

(١) المرشد، للعماني، (٢٣/٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/٢٣٧).

(٣) ينظر: جامع البيان، للطبري، (٦/١٢٦).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

المعنى بعد الحمل على اللفظ. يعني: يجوز أن يراعى لفظ: ﴿كُلُّ﴾ تارة، ومعناها أخرى: فمن قدر «يقولون» راعى معناها، ومن قدر «يقول» راعى لفظها^(١). وأمّا قراءة: ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بالياء، فالمعنى: والمؤمنون كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله، لا يفرق الكل منهم بين أحد من رسله، فيؤمن ببعض ويكفر ببعض^(٢).

الدراسة:

ذكر العماني في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ حكمين للوقف يتغيران بتغير القراءة. الأول أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ وقف حسن على قراءة النون في قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ ووجه ذلك عنده: أن النون فيه معني الاستئناف. وهو وقف حسن عند ابن الانباري^(٣). الثاني: امتناع الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ على قراءة الياء في قوله تعالى ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾. والعلة فيه: أنه قد تقدم ذكر الله تعالى والياء راجعة إلي ذكره فهو متصل به.

وقال أبو جعفر: « والوقف... عند... ﴿وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ على قراءة من قرأ لا يفرق بالنون... ومن قرأ: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ فوقفه عند... ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾»^(٤).

(١) ينظر: البحر المحيط، لابي حيان، (٢ / ٧٥٨). وينظر: الدر المصون، للسمين، (٢ / ٦٩٤).

(٢) ينظر: جامع البيان، للطبري، (٦ / ١٢٦).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (١ / ٥٥٩).

(٤) القطع والائتلاف (ص: ١٢١)

وخلاصة الأمر: أنه على قراءة النون في قوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكُنْهٖ وَرُسُلِهٖ﴾ وقف حسن. وأما على قراءة الياء في قوله تعالى: ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ فليس بوقف؛ لرجوع الضمير إلى الله أو إلى الضمير المحذوف من كل. وبهذا يظهر لنا أثر القراءات على توجيه الوقف والابتداء.

•المبحث الثاني: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة آل عمران.

•المطلب الأول:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ۗ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] هو وقف تام لمن قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بسكون التاء؛ لأنه يكون إخباراً من الله تعالى فهو كلام أم مريم، ولذلك حسن الوقف عليه. ومن قرأ: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ بضم التاء لم يقف على: ﴿أُنْثَىٰ﴾؛ لأن الكلام كله جملة محكية عن أم مريم فكأنها قالت؛ إني وضعتها أنثى وأنت يارب أعلم بما وضعت، فهذا وقف مبني على اختلاف القراء في الآية كما ذكرت لك وهو اختيار حسن. ولو وقف واقف على: ﴿أُنْثَىٰ﴾ في قراءة من ضمّ التاء كان جائزاً والاختيار كما قدّمت ذكره. والوقف على قوله: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ صالح لمن قرأ بسكون التاء إن جعلت قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ من كلام أم مريم؛ لأن من أسكن التاء جعله إخباراً من الله تعالى وانقطع الكلام عند قوله: ﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ واستأنف: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾. وليس بتام ولا بحسن؛ لأن الحكاية ما تمت وإنما ابتدأ بالاعتراض الداخل في تضاعيف

الحكاية. وإن جعلتهما جميعاً عن أم مريم فلا وقف من أول الآية إلي آخرها ﴿الرَّجِيمِ﴾ هذا الاختيار. ولكنّه إن وقف علي هذا التأويل علي: ﴿وَضَعْتُهَا أُنتَى﴾ ثم علي قوله: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ ثم علي قوله: ﴿كَالْأُنثَى﴾ كان جائزاً ولم يكن مختاراً. وإن جعلتهما جميعاً من كلام الله تعالي وإخباره كان جائزاً ولم يكن مختاراً، وإن جعلتهما جميعاً من كلام الله تعالي وإخباره كأنه تعالي أخبر بالأميرين جميعاً فقال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ حسن أن تقف علي: ﴿وَضَعْتُهَا أُنتَى﴾ وهو تام لا خلاف فيه. وعلي الوجه الأول صالح وليس بحسن. ثم تقف علي قوله ﴿كَالْأُنثَى﴾ وهو جائز وليس بمنصوص عليه. ثم تقف علي آخر الآية وهو تام. وإن قلت: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بضم التاء وجعلته من كلام المرأة ثم جعلت قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ إخبار من الله تعالي كان الوقف من أول الآية إلي قوله ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ لم تقف علي قوله: ﴿كَالْأُنثَى﴾ ثم الوقف آخر الآية»^(١).

عزو القراءات وتوجيهها:

في قوله تعالي: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ قراءتان متواترتان: الأولى: قراءة ابن عامر، ويعقوب، وشعبة: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بإسكان العين وضم التاء. والثانية: قراءة باقي القراء العشرة: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ بفتح العين، وإسكان التاء^(٢).
أمّا قراءة: ﴿بِمَا وَضَعْتُ﴾ بإسكان العين وضم التاء، علي وجه الخبر بذلك عن أم مريم، أي: أنها هي القائلة: والله أعلم بما وضعت^(٣). فضم التاء يقتضي

(١) المرشد، (٥١/٣).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/٢٣٩).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للقرآن، (١/٢٠٧).

أن الجملة من كلام أم مريم^(١). ووجهه: أنه كقول القائل في الشيء: ربّ قد كان كذا وكذا وأنت أعلم، ليس يريد إعلام الله سبحانه ذلك، ولكنه كالتسبيح والخضوع والاستسلام له، وليس يريد بذلك إخباراً^(٢). ولأنها لما قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ كانت كأنها أخبرت الله بأمر هو أعلم به منها، فتداركت ذلك بقولها: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٣).

وأما قراءة: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ بفتح العين، وإسكان التاء، خبر من الله عز وجل عن نفسه: أنه العالم بما وضعت^(٤). وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى^(٥). وقد يكون في الكلام تقديم وتأخير، بمعنى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾، فقال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٦). والمعنى: أنها لما قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ تحسراً على ما رأت من خيبة رجائها وعكس تقديرها، وتحزناً إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكراً، ولذلك نذرتة محرراً للسدانة. وتكلمها بذلك على وجه التحسر والتحزن؛ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ تعظيماً لموضوعها. أي: والله أعلم بالشيء الذي وضعت، وما علق به من عظام الأمور، وأن يجعلها وولدها آية للعالمين^(٧). والمقصود منه: أن الله أعلم منها بنفاسة ما وضعت، وأنها خير من مطلق الذكر الذي سألته،

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (١٠ / ١١٣).

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، (٣ / ٣٢).

(٣) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص: ١٦٠). مفاتيح الغيب، للرازي، (٨ / ٢٠٤).

(٤) ينظر: جامع البيان، للطبري، (٦ / ٣٣٤).

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، (١٠ / ١١٣).

(٦) ينظر: معاني القرآن، للنحاس، (١ / ٣٨٧).

(٧) ينظر: الكشاف، للزمخشري، (١ / ٣٥٦).

فالكلام إعلام لأهل القرآن بتغليطها، وتعليم بأن من فوض أمره إلى الله لا ينبغي أن يتعقب تدبيره^(١).

الدراسة:

ذكر العماني أنواعاً للوقف هنا مبنيةً علي اختلاف القراءات في الآية:
الأول: أن الوقف على: ﴿وَضَعْتَهَا أَنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] وقف تام لمن قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بسكون التاء. ووجه ذلك: أن يكون إخباراً من الله تعالى فهو كلام أم مريم، ولذلك حسن الوقف عليه. الثاني: امتناع الوقف على: ﴿أَنْثَى﴾ على قراءة: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ بضم التاء. ووجه ذلك: أن الكلام كله جملة محكية عن أم مريم فكأنها قالت؛ إني وضعتها أنثى وأنت يارب أعلم بما وضعت. الثالث: جواز الوقف على: ﴿أَنْثَى﴾ في قراءة من ضم التاء، ولم يُرَجِّحه. الرابع: أن الوقف على قوله: ﴿بِمَا وَضَعْتَ﴾ صالح لمن قرأ بسكون التاء إن جعلت قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ من كلام أم مريم؛ لأن من أسكن التاء جعله إخباراً من الله تعالى وانقطع الكلام عند قوله: ﴿وَضَعْتَهَا أَنْثَى﴾ واستأنف: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾. وهو ليس بتام ولا بحسن؛ لأن الحكاية ما تمت وإنما ابتداءً بالاعتراض الداخل في تضاعيف الحكاية. الخامس: امتناع الوقف من أول الآية إلى آخرها. بالتوجيه المذكور في النص. ولم يختاره. السادس: جواز الوقف من أول الآية إلى آخرها. بالتوجيه المذكور في النص. ولم يختاره.

وذهب أبو جعفر: إلى أن في قوله تعالى: « ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أَنْثَى﴾ قطع حسن... على قراءة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بفتح

(١) ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٣/ ٢٣٣).

العين وإسكان التاء. وليس بوقف على قراءة: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بإسكان العين وضم التاء^(١)

وخلاصة الأمر: أنّ الراجح في المسألة أنّ العلماء ذكروا حكمين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ للوقف بتغيران بتغير القراءة. الأول: الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ على قراءة: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بفتح العين وسكون التاء^(٢). الثاني: الوقف على قوله تعالى: ﴿مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ على قراءة: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ بإسكان العين وضم التاء.

وعلة الوقف والابتداء هنا اعتبار الكلام، هل هو من كلام السيدة مريم عليها السلام أم من كلام الله تعالى، حيث ذهب قومٌ أنّه كلامها، ثم قال تعالى إخباراً منه ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^(٣) والمعنى: أنّ الله - سبحانه - قد علم ما قالتها. وقال مكي: هو إعلام من الله تعالى لنا على طريق التثنية فقال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ أم مريم قالتها أو لم تقله. ويقوي ذلك أنه لو كان من كلام أم مريم لكان وجه الكلام: وأنت أعلم بما وضعت، لأنها نادته في أول الكلام في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾. وقال البيضاوي: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ أي بالشيء الذي وضعت. هو استئناف من الله تعالى تعظيماً لموضوعها وتجهيلاً لها بشأنها^(٤).

(١) القطع والانتفاف (ص: ١٣٢).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (٢ / ٥٧٥).

قرأ ابن عباس «وضعت» بكسر التاء ينظر: القطع والانتفاف (ص: ١٢٩)، وتفسير ابن عطية (١ / ٤٢٥).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية (٢ / ٩٩٥).

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي (٢ / ١٤). وينظر: تفسير الرازي (٨ / ٢٠٤).

●المطلب الثاني:

قال تعالى: ﴿فَنَقَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأُنْبِتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرُؤُا أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]

النص:

قال صاحب المرشد: «﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾» [آل عمران: ٣٧] وقف تام علي قراءة من قرأ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ خفيفة؛ لأن الكلام منقطع عن الأول، فقوله: ﴿وَأُنْبِتَهَا﴾ معناه أنبتتها الله، وقوله ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ يعني أن زكريا تكفل بأمرها فلما رجع من الأخبار عن الله تعالى إلي الإخبار عن زكريا صار كأنه استئناف كلام فحسن الوقف عند قوله ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ وتبتدي: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ خفيفة بمعنى وتكفل بها زكريا. ولا يحسن الوقف عليه إذ قرأها مشددة؛ لأن الفعلين جميعاً لله تعالى ومعناه وأنبتها الله نباتاً حسناً وكفلها الله زكريا. فكذاك لم يحسن الوقف علي قوله: ﴿نَبَاتًا حَسَنًا﴾ علي قراءة من يشدد، فإن وقف عليه كان صالحاً؛ لأنه عطف جملة فكأنه استئناف كلام ولا بأس به. ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ وقف صالح. وهي علي قراءة من شدد الفاء أحسن؛ لأنه تفرع من الأفعال المسندة إلي الله تعالى. ويعود إلي كلام آخر، علي الوجهين هو صالح»^(١).

(١) المرشد، للعماني، (٦٥/٣).

عزو القراءات وتوجيهها:

في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ قراءتان متواترتان: الأولى: قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بتشديد الفاء . والثانية: قراءة باقي القراء العشرة: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بنخفيف الفاء^(١).

أما قراءة: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بتشديد الفاء ، بمعنى: وكفلها الله زكريا، أي: وضمها الله إليه^(٢). وقد تعدى الفعل بالتشديد إلى مفعولين: إحداهما: الهاء والألف المتصلتان بالفعل. والثاني: ﴿زَكْرِيَّا﴾^(٣). وأما قراءة: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بنخفيف الفاء، بمعنى: ضمها زكريا إليه، اعتبارًا بقول الله ﷻ: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، أي: ضمها إليه بالفُرْعة^(٤)؛ لأن الفعل (كَفَّلَ) متعدّد لواحد، وهو ضمير مريم عليها السلام، وفاعله (زكريا).

الدراسة:

ذكر العماني أثرًا للقراءات على الوقف والابتداء هنا؛ فقال:

إنّ الوقف على قوله تعالى: ﴿بَاتَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧] وقف تام علي قراءة من قرأ: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ خفيفة. ووجه ذلك: بأنّ الكلام منقطع عن الأول؛ حيث إنّ قوله: ﴿وَأُنْبِتَهَا﴾ معناه أنبتها الله ﷻ، وقوله ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ يعني أن زكريا ﷺ تكفل بأمرها.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/ ٢٣٩).

(٢) تفسير الطبري، (٦/ ٣٤٥).

(٣) ينظر: الحجة، لابن خالويه، (ص: ١٠٨). وينظر: الموضح، لابن أبي مريم ،

(ص: ٢١٧).

(٤) تفسير الطبري، (٦/ ٣٤٥).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

ثم بين أنه لا يحسن الوقف على قوله تعالى: ﴿بَنَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧] على قراء التشديد. ووجه ذلك: أن الفعلين جميعاً لله تعالى، ومعناه: وأنبتها الله نباتاً حسناً وكفلها الله زكريا.

ثم استدرك؛ فقال: لم يحسن الوقف علي قوله: ﴿بَنَاتًا حَسَنًا﴾ علي قراءة التشديد، لكن إن وقف عليه كان صالحاً؛ لأنه عطف جملة؛ فكانه استئناف كلام ولا بأس به.

وقال أبو جعفر: ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأُنْبَتَهَا بَنَاتًا حَسَنًا﴾ قطع حسن على قراءة التخفيف، وليس بقطع على قراءة التشديد^(١).

وخلاصة القول: إن في قوله تعالى: ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأُنْبَتَهَا بَنَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَا﴾ حكمن للوقف بتغيران بتغير القراءة. الأول: الوقف على قوله تعالى ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأُنْبَتَهَا بَنَاتًا حَسَنًا﴾ ويكون الوقف حسناً على قراءة التخفيف في قوله تعالى ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ ثم يبدأ بقوله تعالى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَا﴾. الثاني: قوله تعالى ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسَنِ وَأُنْبَتَهَا بَنَاتًا حَسَنًا﴾ ليس بوقف على قراءة تشديد الفاء في قوله تعالى ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ ويكون الوقف على قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَا﴾^(٢).

●المطلب الثالث:

قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيَعْلَمُهُ الْكِنَانُ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّورَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾﴾

(١) ينظر: القطع والانتناف (ص: ١٣٣).

(٢) ينظر: القطع والانتناف (ص: ١٣٣). وينظر: منار الهدى في الوقف والأبتداء، للأشموني

[آل عمران: ٤٧-٤٨].

النص:

قال صاحب المرشد^(١): ﴿فَيَكُونُ﴾ تامًّا عند من قرأ: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ بالنون، وهو: كاف لمن قرأ بالياء؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾؛ فلمكان العطف لم يكن وقفًا تامًّا. والواو في معنى العطف أقوى إذا قرئ بالياء، ويحتمل أن يكون للاستئناف؛ فيكون الوقف على ما دونه تامًّا. فأما من قرأ بالنون؛ فالأجود عندي أن يكون الواو فيه للاستئناف، ويحتمل أن يكون للعطف؛ فلذلك حكمت عليه بالتمام^(٢).

عزو القراءات وتوجيهها:

في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ قراءتان متواترتان: الأولى: قراءة نافع، وأبي جعفر، وعاصم، ويعقوب: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء. والثانية: قراءة باقي القراء العشرة: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ بالنون^(٣).

أما قراءة: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بالياء، فردًّا على قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٧]؛ فألحقوا الخبر في قوله: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بنظير الخبر في قوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾^(٤). وهو من إخبار الملك عن الله ﷻ بما يفعله به^(٥). وأما قراءة: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ بالنون، فهو من إخبار الله ﷻ عن نفسه، حملاً على قوله: ﴿وُجِّهِهُ﴾

(١) ينظر: المرشد، للعماني، (٩٢/٣).

(٢) المرشد، للعماني، (٤٦٤/٢).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢/٢٤٠).

(٤) ينظر: جامع البيان، للطبري، (٦/٤٢١).

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (ص: ١٠٩).

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

إِلَيْكَ ﴿[آل عمران: ٤٤]﴾^(١). فيكون من باب الالتفات، خرج من ضمير الغيبة إلى ضمير التكلم^(٢).

الدراسة:

يظهر أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء من خلال كلام العماني؛ حيث إنه بيّن أنه إذا فُرى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٨] بالنون، فالأجود أن يكون الوقف على: ﴿فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] تامًّا و: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٨]: استئنافا، وإذا فُرى بالياء؛ يكون كافيًّا و: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٨]، عطفًا على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكُ﴾ [آل عمران: ٤٥].

وقد ذكر علماء التفسير أنّ قوله تعالى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٨] بقراءة الياء عطف على: ﴿يَبْشُرُكُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، أو على: ﴿وَجِيهًا﴾ [آل عمران: ٤٥]، أو على: ﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، أو هو كلام مبتدأ^(٣). وعلى الابتداء فالكلام خارج من حيز البشارة وحديثها، وهي قصة مستقلة جيئت مستطردة، والمعنى: ﴿وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ٤٨] ونبعثه إلى بني إسرائيل رسولاً ناطقاً بأنّي قد جنّتكم، إلى قوله: ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، فلما أدّى الرسالة توقّفوا عنده، فلما أحس منهم الكفر قال: من أنصاري إلى الله؟ وأما المعنى على العطف فهو: أن يقدر بعد قوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾

(١) المرجع السابق، (ص: ١٠٩). بتصرف.

(٢) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، (٣/ ١٥٩).

(٣) ينظر: تفسير الزمخشري، (١/ ٣٦٤).

[آل عمران: ٥١]، قوله: ثم بعثه الله رسولا إلى بني إسرائيل ودعاهم إلى عبادة الله وإلى صراط مستقيم، فلما لم يصدقوه وأبوا أن يعبدوا الله وأحس منهم الكفر قال: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] (١).
وهذا هو ما ذهب إليه علماء الوقف والابتداء:

فقد ذكر النحاس في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (٤٧) وَيَعْلَمُهُ الْكِنْبَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿ حكمين للوقف يتغيران بتغيير القراءة: الأول: الوقف الكاف على قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ على قراءة الياء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾. الثاني: الوقف التام على قوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ على قراءة النون في قوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ (٢).

وقال الداني: ومن قرأ: ﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِنْبَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ٤٨] بالياء لم يبتدئ به؛ لأنه راجع إلى ما قبله من الإخبار عن الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٤٥]؛ فلا يقطع منه لتعلقه به. ومن قرأ ذلك بالنون. ابتداءً به؛ لأنه استئناف إخبار من الله تعالى عن نفسه بذلك، فهو منقطع مما قبله (٣).

وأثر القراءات المتواترة واضح في توجيه الوقف والابتداء؛ حيث تغير حكم الوقف تبعاً لتغاير القراءات، كما أدى هذا التغاير إلى ثراء في المعنى.

(١) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف، (٤/ ١١١).

(٢) ينظر: القطع والانتشاف، (ص: ١٣٦).

(٣) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني (ص: ٤٠).

الخاتمة:

أهم النتائج:

- يعد علم الوقف والابتداء من أهم علوم القرآن؛ لأنه يعطي التعبير القرآني الملائمة اللازمة بين المعنى والصوت المعبر عنه، كما يُظهر المعاني وأثرها في نفوس السامعين، إضافة إلى ارتباطه بعلوم كثيرة؛ وعلى ذلك فالوقف ليس غايته: استراحة القارئ فقط، وإنما له غايات أخرى، كما ذكرت.
- اختلاف مصطلحات الوقف بين المتقدمين والمتأخرين، وكيفية استخدامهم لها.
- استوعب العماني معظم مؤلفات من سبقه في موضوع كتابه، وأشار إلى الآراء المختلفة المتصلة بمادته دون تمييز، إلا من ناحية الصواب والخطأ.
- تميز منهج العماني بالتعليقات والتفسيرات المدعمة بالمعيارية النحوية، وهو لا يكتفي برأي واحد ممن سبقوه في معظم الكتاب، حتى الذي صرح أنه سيختصر القول فيها، بل يورد أكثر من رأي، مع رد بعضهم لبعض، ومناقشتهم.
- استدرك العماني على من سبقه.
- اعتمد على أقوال المفسرين في اختياره أحكام الوقف.
- اعتاد العماني أن يقدم تأصيلاً تفصيلياً لمسائل الوقف يتماشى مع علوم النحو، والتجويد، والقراءات، والتفسير، فقد يعرض القراءات المختلفة، ثم يتناول الأوجه النحوية في كل قراءة وانعكاس ذلك على الوقف والابتداء، وينبئ عن الوجه الذي يفضل القراءة به مفسراً اختياره هذا، ثم يربط بين هذه الأوجه القرآنية وبين الإعراب الذي اكتنفها، كما ينقل الخلاف في إعراب الآيات وسندها لأصحابها ويقول رأيه باختلاف الآخرين.
- اهتمّ العماني بالربط بين التوجيه النحوي والقراءة القرآنية، والربط بين الوقف والابتداء وبين التوجيهات النحوية التي ذكرها النحاة.

هذه بعض أهم النتائج التي لاحت لي أثناء الدراسة، وفي نهاية المطاف- فإنّي بذلت جهدي ووسعي لإخراج هذا الموضوع على هذا النحو، وما قصرت في جمع مادته وتوثيقها وصياغتها، وعمومًا فهو جهد المقلّ وقدر الطاقة، وهو بمثابة الإشارة ولفت النظر لمثل هذه الدروس أو هذه الموضوعات أو هؤلاء الرجال خاصة العماني.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكسوه ثوب القبول، وأن ينفع به من كتبه، وقرأه، وصوّبه، وأن يجعله مصدر خير ونفع، وأن يكون ذخرا لي يوم العرض عليه.

فهرس أهم المصادر والمراجع:

أ: كتب التفسير وعلوم القرآن

- آراء الفراء النحوية في كتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس وأثرها في الوقف والابتداء، بندري بنت سعيد محمد الغامدي، رسالة ماجستير، بإشراف: د/ عبد الله بن محمد المسلمي، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥هـ.

- إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

- إتحاف فضلاء البشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٧هـ.

- الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- الإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله الملقب بالضباع، عني بقراءته وأذن بتدريسه: الشيخ/ محمد خلف الحسيني، المكتبة الازهرية للتراث، ط١: ١٤٢٠هـ.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن

- المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- أهمية القطع والانتفاف وأثره، أحمد نصيف الجنابي، مجلة المورد: العدد الثاني، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، جمهورية العراق.
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.
- بحر العلوم، للسمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي أبو الليث، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ - ١٩٩٣.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- التحرير والتوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية بجامعة الإمام محمد، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

-التيسير في القراءات السبع، للداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: خلف الشغلي، دار الأندلس، حائل -المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ.

-حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

-الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرون، الناشر: دار المأمون للتراث -دمشق -بيروت، طبعة: ٢، ١٤١٣هـ.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

-السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

-علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السَّجَّاوندي (المتوفى: ٥٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي/ مكتبة الرشد ناشرون، الرياض -المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: ١٤٣٧هـ.

-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.

- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزوي، دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه): مسعود أحمد سيد محمد إلياس، المحقق أو المشرف على الرسالة: محمد سالم محيسن، دار النشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى: ١٩٩٢ م ١٤١٣ هـ.

- القطع والائتلاف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة: (١٣٧٦هـ-١٩٧٦م)، وتحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.

- الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم الهُدَليّ الشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان، وآخرون، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١)، أصل الكتاب: رسائل جامعية لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط: ١ - ١٤٣٦ هـ.

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية (ط: الأوقاف السعودية) - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٣٤ هـ.

- المحرر الوجيز، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى:

أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في كتاب المرشد للعماني (ت: بعد ٥٠٠هـ).....

- ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- المكتفى في الوقف والابتداء، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث-القاهرة، مصر: ٢٠٠٨.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.
- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام: محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه: ١٤٢٧هـ.
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د/ عبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة: ٢٠١٠م.
- كتب الغريب والمعاجم:**
- ١- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ.
- ٢- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

- ٣- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه جماعة من العلماء: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر: بيروت، الطبعة: الثالثة: ١٤١٤ هـ.
- ٦- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ.
- ٧- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

● فهرس المحتويات:

١٧٥	مقدمة:
١٧٦	أسباب اختيار الموضوع:
١٧٦	أهداف البحث:
١٧٧	منهج البحث:
١٧٧	إجراءات البحث:
١٧٧	الدراسات السابقة:
١٧٩	خطة البحث:
١٨٠	تمهيد
١٨٠	أولاً: التعريف للقراءات :
١٨١	ثانياً: التعريف بعلم الوقف والابتداء وأقسامه عند الإمام العماني
	المبحث الأول: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة
١٨٣	البقرة
١٨٣	المطلب الأول:
١٨٦	المطلب الثاني:
١٨٨	المطلب الثالث:
١٩٣	المطلب الرابع:
١٩٦	المطلب الخامس:
٢٠٠	المطلب السادس:
٢٠٣	المطلب السابع:
٢٠٦	المطلب الثامن:
٢١٠	المطلب التاسع:
٢١٤	المطلب العاشر:

المبحث الثاني: أثر القراءات المتواترة في توجيه الوقف والابتداء في سورة آل عمران.....	٢١٦
المطلب الأول:	٢١٦
المطلب الثاني:	٢٢١
المطلب الثالث:	٢٢٣
الخاتمة:	٢٢٧
فهرس أهم المصادر والمراجع:	٢٢٩
فهرس المحتويات:	٢٣٥